

Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري (نيبال)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التشييد وإدارة الممتلكات

التقديرات المنقحة:

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تمويل التنمية

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التشييد وإدارة الممتلكات (A/70/356) و (A/70/7/Add.3)

الاعتبار خلال مرحلة التصميم والتشييد. والغرض الرئيسي من المشروع هو إذن تحديد أماكن العمل من أجل التخفيف من حدة مخاطر الزلازل، وذلك بغية ضمان صحة وسلامة شاغلي هذه الأماكن وزوارها. وتمشيا مع الغايات المحددة في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، تتمثل أهداف المشروع الرئيسية في ضمان استمرارية الأعمال والعمل اليومي في أماكن عمل اللجنة؛ وكفالة التقيّد بالأنظمة المناسبة المتصلة بالصحة وسلامة الأرواح، وبقوانين البناء؛ وضمان توفير تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومواءمة شبكات تكنولوجيا المعلومات الموجودة مع استراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات؛ وتحقيق الاستخدام الأمثل لمرافق الاجتماعات وغيرها من المرافق القائمة من خلال توفير أماكن مرنة الاستخدام وصالحة للعمل. ويتيح هذا المشروع أيضاً فرصة للقيام، بأكثر الطرائق تحميلاً لفعالية التكلفة، بمعالجة المسائل الأخرى المرتبطة بأداء المباني، وحفظ الطاقة، وكفاءة استخدام الحيز، واستبدال نظم المباني التي بلغت نهاية عُمرها الإنتاجي.

٣ - وأضاف قائلاً إنه أثناء وضع المشروع، تم إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الناشئة للجنة وتطبيق الدروس المستفادة من المشاريع المماثلة. وسيتوقف نجاح المشروع على تحديد أهداف واضحة تتماشى مع الاحتياجات المحددة وتوقعات أصحاب المصلحة؛ وإنشاء هيكل حوكمة متين يشمل فريقاً لإدارة المشروع يكون خاضعاً للمساءلة؛ ووضع إطار فعال لإدارة المخاطر من أجل دعم اتخاذ القرارات بطريقة مستنيرة واستباقية.

٤ - وذكر أنه أجريت عدة دراسات وعمليات فحص أولية منذ عام ٢٠١١. وفي إطار هيكل الحوكمة المقترح للمشروع، يعمل الأمين التنفيذي للجنة باعتباره مالكا للمشروع، فيما يشرف قسم خدمات الدعم المركزية التابع

١ - السيد كاتس (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن اقتراح مشروع التجديد لتخفيف أضرار الزلازل وإجراء عمليات الاستبدال المستندة إلى دورة الحياة في أماكن عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (A/70/356)، إن التقرير يقدم نظرة إجمالية عن المشروع المقترح؛ وجدول التنفيذ المقترح على مدى ست من فترات السنتين، من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٧؛ وتكاليف المشروع الإجمالية المقدّرة بـ ٣٥,٢ مليون دولار بالأسعار الجارية؛ فضلاً عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى الرغم من أن المشروع قد تم تحديده للتنفيذ في إطار الاستعراض الاستراتيجي للمرافق الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، فقد أعلنت الجمعية العامة في السابق بضرورة إجراء تقييمات هيكلية لمبنى أمانة اللجنة فيما يتعلق بمقاومة الزلازل باعتباره شرطاً مسبقاً للمشروع، وذلك في سياق تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/66/6 (Sect. 34)) و (A/68/6 (Sect. 33)). وقد أجريت هذه التقييمات خلال فترتي السنتين المعنيتين، بعد موافقة الجمعية العامة على الاحتياجات من الموارد ذات الصلة.

٢ - وتابع قائلاً إنه بالنظر إلى أن أماكن عمل اللجنة صُممت قبل بدء العمل، في تايلند، بمعايير التصميم الرسمية المراعية لاحتمالات الزلازل، لم تؤخذ مخاطر الزلازل في

وأخيراً، يُطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على المشروع المقترح وما يتعلق به من احتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن تنشئ حساب إنشاءات جارية متعدد السنوات من أجل نفقات المشروع. وستقدم بعد ذلك تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية العامة، وفقاً لقرارها ٦٣/٢٦٣.

٦ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/7/Add.3)، إن اللجنة، بناء على استعراضها لتقرير تقييم القدرة على مقاومة الزلازل الذي صدر بعد إجراء التقييمات الهيكلية الأولية، ترى أن مخاطر الزلازل مسألة تستلزم النظر فيها جدياً. ولذلك كان ينبغي أن يشمل اقتراح الأمين العام خياراً يتعلق بالتصدي لمسألة مخاطر الزلازل بصورة منفصلة بدلاً من أن يكون مقترناً بأعمال تشييد أخرى سينظر فيها في سياق الاستعراض الاستراتيجي للمرافق. وإضافة إلى ذلك، كان ينبغي أن تقدّم إلى الجمعية العامة مجموعة من خيارات التنفيذ، بما في ذلك خيار للتنفيذ في مرحلة واحدة يشمل إ فراغ جميع المباني الموجودة في المجمع في وقت واحد. وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة بشأن مشاريع التشييد الأخرى، أوصت اللجنة الاستشارية أيضاً بإنشاء مجلس استشاري مستقل ومحيد لتعزيز حوكمة المشروع.

٧ - وأضاف قائلاً إن تقرير اللجنة الاستشارية يشمل ملاحظات إضافية بشأن جملة أمور، منها استخدام صندوق الطوارئ، والتحقق المستقل من المشروع، وفريق إدارة المشروع. وبالنظر إلى التوصية العامة للجنة الاستشارية بشأن الاقتراح، فهي لم تقدم أي ملاحظات تفصيلية عن الموارد المحددة المطلوبة، وأعربت عن ثقتها في أن أي اقتراحات أخرى ستأخذ في الاعتبار الملاحظات الواردة في تقريرها.

للجنة على الفريق المتفرغ لإدارة المشروع الذي تم اقتراحه ليكون مسؤولاً عن تنفيذ المشروع وإدارته اليومية. وإضافة إلى ذلك، سيقدم مكتب خدمات الدعم المركزية في نيويورك التوجيه التقني للمشروع. أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر، سوف يُستعان بشركة استشارية مستقلة كي تجري تقييماً بشأن سير مختلف أعمال المشروع، وتساعد على تحديد أي مخاطر يمكن أن تؤثر على إنجاز المشروع وتخفيف مثل هذه المخاطر، وتقدم الدعم لاتخاذ قرارات مستنيرة. وسيتم أيضاً إنشاء لجنة لأصحاب المصلحة من أجل تقديم المشورة الإضافية للأمين التنفيذي وفريق المشروع بشأن إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها.

٥ - وقال إن منهجية التنفيذ المقترحة تشمل إ فراغ أربعة طوابق من مبنى أمانة اللجنة في وقت واحد ونقل الموظفين إلى أماكن عمل مؤقتة. وسيطلب تجديد كل طابق حوالي ستة أشهر، وستقتصر منطقة التشييد على طابقين في وقت واحد، بينما سيكون هناك طابق عازل واحد أعلى منطقة التشييد ومثله أسفلهما. وستكون هناك حاجة، طوال فترة التجديد، إلى إيجاد أماكن عمل مؤقتة خارج الموقع تتراوح مساحتها بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ متر مربع. ولذلك اقترحت اللجنة بدء الاتصال بالبلد المضيف وشركة عقارية من أجل تحديد الأماكن الضرورية خارج موقع اللجنة. ولئن تم النظر في خيارات تنفيذ أخرى، بما في ذلك نهج ذو مرحلة واحدة، فقد اعتُبر نهج الطوابق الأربعة التدريجي الأمثل استناداً إلى تحليل مفصل لنسبة الفائدة إلى التكلفة، بالنظر، في جملة أمور، إلى الصعوبة المحتملة لتحديد أماكن عمل مؤقتة لجميع الموظفين وتكلفة العملية وفقدان إيرادات الإيجار المحصلة من المستأجرين، بمن فيهم منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويُقترح إجراء مرحلة تصميم المشروع أثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تعقبها أعمال التجديد على مراحل خلال فترات السنتين الخمس اللاحقة.

١٠ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تشدد على أهمية التنسيق الواضح بين الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك مكتب خدمات الدعم المركزية، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ووضع تسلسل إداري واضح لتنفيذ المشروع. وسيكون لكل من قيادة وتوجيه الأمين العام والإدارة العليا، فضلا عن الالتزام الواضح لجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، أيضا أهمية بالغة خلال تلك العملية، ويجب ضمان ما يلائم من المساءلة والرقابة بهدف التخفيف من المخاطر والتحديات التي تواجهه. وبالمثل، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى، ولا سيما تلك التي تنفذ في مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي، وأديس أبابا، وأروشا؛ وتبغى تعبئة المعارف والقدرات المحلية طوال عملية التنفيذ. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل جهود لتجنب تكرار أوجه الضعف المحددة في المخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي هذا الصدد، تتطلع المجموعة إلى معرفة المزيد عن الجهود المبذولة من أجل تطبيق النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات والتي تتعلق بالدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١١ - وقال إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية عددا من آرائها؛ لكن، يساورها قلق إزاء توصية اللجنة بعدم الموافقة على الاقتراح. وتعتقد المجموعة أنه ينبغي السماح بالبدء في تنفيذ المشروع، مع الأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات والدول الأعضاء، وسوف تقدّم اقتراحات محددة في هذا الصدد. واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة أحاطت علما بعناصر الاقتراح المتعلقة بنطاق المشروع والجدول الزمني للتنفيذ والتكلفة المقدرة، وتتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات في هذا الصدد خلال المشاورات غير الرسمية، بما في ذلك

٨ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن قلق المجموعة إزاء تأخر إصدار الوثائق في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهذه حالة تمنع اللجنة الخامسة من النظر بالشكل الواجب في المسائل ذات الصلة؛ وحث أصحاب المصلحة على ضمان تقديم جميع الوثائق في الوقت المناسب. وتولي المجموعة أولوية عليا لمسألة النظر في مشاريع التشييد المقترحة المتعلقة بمكاتب الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتشدد على ضرورة أن تواصل المنظمة معالجة مسائل الصحة والسلامة في جميع ممتلكاتها من أجل تعزيز فعاليتها وكفاءتها. وأعرب عن تقدير المجموعة لحكومة وشعب تايلند على ما قدماه من دعم لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والكيانات المتعددة الأطراف الأخرى في المنطقة، وشدد على أهمية التعاون بين المنظمة والبلد المضيف طوال فترة تنفيذ المشروع المقترح.

٩ - وإذ رحب بالاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام (A/70/356)، شدد على أن تمويل مشاريع التشييد ينبغي أن يوفر من خارج الميزانية العادية المخصصة، لكفالة تنفيذها بفعالية في إطار من الشفافية والمساءلة. وتؤيد المجموعة إنشاء حسابات متعددة السنوات من أجل تنفيذ المشروع المقترح، وتتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات عن ترتيبات التمويل خلال المشاورات غير الرسمية. وينبغي إدراج احتياجات الطوارئ في إطار الميزانية الإجمالية للمشروع من أجل تفسير التغيرات غير المتوقعة خلال تنفيذه؛ ومع ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنب سحب أموال من صندوق الطوارئ، وينبغي أن تكون أي عمليات سحب مطلوبة متسقة مع المبادئ الراسخة.

ولذلك فإن وفده يحث الجمعية العامة على دعم تنفيذ المشروع ويعرب عن دعمه للمشاريع الأخرى المضطلع بها في سياق الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، بما في ذلك تشييد مرافق مكتبية جديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. البند ١٣٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/C.5./70/L.4)

مشروع القرار A/C.5./70/L.4: خطة المؤتمرات

١٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/70/L.4.

البند ١٣٤: من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع) التقديرات المنقحة:

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تمويل التنمية

١٥ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيكون اختباراً لالتزام المجتمع الدولي بتعزيز التنمية. ولا بد لكل من الدول الأعضاء والمنظمة نفسها من تعزيز الشراكة العالمية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما أكد الأمين العام في ملاحظاته في مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيتطلب التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تجاوز الحدود الوطنية والمصالح القصيرة الأجل لتحقيق التضامن على المدى الطويل، فضلاً عن التحلي عن الانعزال التنظيمي والتزام بضمأن أن تؤدي المؤسسات مهامها بالشكل الواجب. وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة، في القرار ١/٧٠، على الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة وما تحظى به من ميزة نسبية في دعم بلوغ

معلومات تتعلق بإمكانية تقليص المدة التقديرية للمشروع دون التأثير على نوعية ونطاق الأعمال التي ينطوي عليها.

١٢ - السيد شاندرتري (تايلند): قال إن تايلند، باعتبارها البلد المضيف للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قامت بتعزيز وتيسير أعمال اللجنة طوال أكثر من ستة عقود. وقامت اللجنة، باعتبارها الأشمل من بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، إذ تتألف من ٥٣ دولة عضواً وتسعة أعضاء منتسبين ويعمل فيها ما يزيد على ٦٠٠ موظف، بمساعدة الدول الأعضاء على التغلب على بعض التحديات الكبرى للمنطقة من خلال تقديم مشاريع موجهة نحو تحقيق النتائج وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٣ - وتابع قائلاً إن تايلند، تمسحياً مع التزامها بالتنمية التي تركز على البشر، تعطي أولوية علياً لتعزيز بيئات العمل الآمنة، بما في ذلك في اللجان الإقليمية، بالنظر إلى دورها الرئيسي باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الأمم المتحدة. وكشفت الدراسات وعمليات الفحص الأولية المتعلقة بأمكان عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي أجريت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مواطنَ ضعف في هيكل مبانيها، التي لا تستوفي المعايير الحالية لمقاومة الزلازل. ونظراً لمحدودية قدرة مباني اللجنة على تحمل هزات الزلازل، لا بد من القيام بتعديلات وتحسينات وأعمال صيانة كبرى لتعزيز مقاومة الزلازل. وفي هذا السياق، تعتقد تايلند أن تنفيذ مشروع التحديد لتخفيف أضرار الزلازل وإجراء عمليات استبدال مستندة إلى دورة الحياة باستخدام النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة سيضمن صحة وسلامة شاغلي المباني وزوارها على المدى الطويل، كما سيتيح فرصة لإجراء تحسينات في أداء المباني، وحفظ الطاقة، والكفاءة في استخدام الحيز.

تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أكدت على ذلك الجماعة الكاريبية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - وأضاف قائلاً إن الجماعة الكاريبية تثق كثيراً في قدرة منظومة الأمم المتحدة على تيسير تنفيذ الإطارين المذكورين. وفي هذا السياق، للأمانة العامة دور حيوي تؤديه في توفير المعلومات المتعلقة بوسائل تنفيذ الولايات المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة. ولذلك، يساور الجماعة الكاريبية قلق بالغ إزاء التأخر في إعداد التقديرات المنقحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولتمويل التنمية، وتحث الأمين العام على أن يقدم التقديرات إلى الجمعية العامة على سبيل الأولوية، لأن عدم القيام بذلك يمكن أن يحول دول قيام الدول الأعضاء بالنظر فيها على النحو الواجب وفي الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٥.

أهداف التنمية المستدامة بما ينبغي أن يتوافر لها من موارد كافية وأن تتحلى به من نجاعة وانسجام وكفاءة وفعالية، وشددت أيضاً على دور خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية باعتبارها إطاراً تكميلياً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن الخطة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا إطاران كان يتوقع منذ فترة طويلة أن يخلفا ما سبقهما ويبنيان على الوثائق الختامية السابقة، فالمجموعة واثقة من أن الأمانة العامة قد قامت، على مدى عام ٢٠١٥، بوضع خطة واعتمادات في الميزانية من أجل تعميم مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في جميع ركائز المنظمة. وبالنظر إلى اقتراب موعد تنفيذ هذه الخطة، يساور المجموعة قلق إزاء التأخر في إعداد التقديرات المنقحة للخطة ولتمويل التنمية. ولذلك، فهي تحث الأمين العام على أن يقدم هذه التقديرات إلى الجمعية العامة على سبيل الأولوية.

١٧ - السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية قد أتاح فرصة لرؤساء الدول والحكومات لتأكيد التزامهم السياسي بتنشيط الشراكة العالمية من أجل تمويل التنمية والإقرار بالتحديات الإنمائية الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وخطة عمل أديس أبابا عنصر أساسي من عناصر هذه الشراكة ومن خطة التنمية المستدامة.

١٨ - ومضى يقول إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعكس نهجاً شاملاً ومتكاملاً في مجال التنمية ينبغي على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. كما تمثل الخطة، التي تقوم على التزام عالمي بضمان عدم تخلف أحد عن الركب، أيضاً تحولا نحو منظمة أكثر استجابة للحقائق المتنوعة المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الظروف الحقيقية التي